كثيرا، قال الامام ابن الجزري، وقد تدبرنا
اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من
ثلاثة أحوال احدها اختلاف اللفظ
لا المعنى، الثاني اختلافهما جميعا مع
جواز اجتماعهما في شيء واحد، الثالث
اختلافهما جميعا مع امتناع جواز اجتماعهما
في شيء واحد بل يتضادان من وجه آخر
لا يقتضي التضاد، فاما الاول فكالاختلاف
في الصراط وعليهم ويؤده ويحسب ونحو
ذلك مما يطلق عليه انه لغات فقط،
واما الثاني فنحو مالك وملك في الفاتحة
لان المراد في القراءتين هو الله تعالى
لانه مالك يوم الدين وملكه، وكذا يكذبون
ويكذبون لان المراد بهما هم المنافقون
لانهم يكذبون النبي صلى الله عليه وسلم
ويكذبون في اخبارهم، وكذا ننشزها
بالراء والزاي لان المراد بهما هي العظام
ذلك ان الله تعالى انشزها اي احياها
وانشزها اي رفع بعضها الى بعض

حتى

حتى التأمت فضمت الله المعنيين في
القراءتين، واما الثالث فنحو وظنوا انهم
قد كذبوا بالتشديد والتخفيف، وكذا
وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بفتح
اللام الاولى ورفع الاخرى وبكسر الاولى
وفتح الثانية، وكذا الذين هاجروا
من بعد ما فتنوا بالتسمية والتحهيل
وكذا قال لقد علمت بضم التاء وفتحها
وكذلك ما قرئ شاذا، وهو يطعم ولا
يطعم عكس القراءة المشهورة، وكذا يطعم
ولا يطعم على التسمية فيهما فان ذلك
كله وان اختلف لفظا ومعنى وامتنع
اجتماعه في شيء واحد فانه يجتمع من
وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض
فاما وجه تشديد كذبوا فالمعنى وتيقن
الرسل ان قومهم قد كذبوهم، ووجه
التخفيف اي وتوهم المرسل اليهم ان الرسل
قد كذبوهم فيما اخبروهم به، فالظن في
الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)